مجلة
البحوث والدراسات القضائية والقانونية

تعزيز مبدأ العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني

الدكتورة/ صبرين صالح محمد يحيى

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم مبدأ العدالة الرقمية وكيف يمكن تعزيزها في النظام القضائي اليمني، كما تم التطرق إلى متطلبات تطبيق العدالة الرقمية في بلادنا، وتحليل الواقع الراهن للخطوات التي اتخذتها السلطة القضائية اليمنية في تطبيق مبدأ العدالة الرقمية، وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها: أن العدالة الرقمية تسهم في رفع كفاءة العمل القضائي، وتقلل البيروقراطية من خلال تقليص الوقت والجهد اللازم لإجراء العمليات القضائية والإدارية، مما يعزز من الشفافية والنزاهة في عملية التقاضي، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة إعادة النظر في المنظومة التشريعية، من خلال سن تشريعات تشمل التحول الرقمي وتضم كل إجراءاته وضماناته القضائية لضمان تطبيق العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني، وعقد ندوات توضح أهمية التحول الرقمي في قطاع العدالة، بالإضافة إلى تنفيذ ورش تدريبية وتأهيلية لموظفي قطاع العدالة وكل من له علاقة بها.

مقدمة:

تشهد الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم تحولًا جذريًا في سير العمل بها نتاجًا للتحول الرقمي ودخول التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، حيث انتقلت من الأعمال التقليدية الاعتيادية في عملية التقاضي إلى رقمنتها ومعالجتها آليًا، لتصبح التقنية الحديثة أداة فاعلة وركيزة أساسية في قطاع العدالة، والتي أسميت فيما بعد بـــ «العدالة الرقمية» لتستفيد من المزايا التي تقدمها التقنية في تسريع عملية التقاضي والتخلص من الاختناق القضائي الذي تسببه كثرة القضايا في المحاكم والنيابات وضمان أمن وسرية المعلومات التي تحتويها القضايا، والحد من الفساد والتلاعب وضياع الحقوق الذي ينشأ من تنفيذ الإجراءات والمعاملات القضائية يدويًا، وتقديم الخدمات في القضايا إلكترونيًا لتسهل على المواطنين لجوؤهم إلى القضاء، واستخدام كافة الوسائل الإلكترونية التي ترفع من كفاءة وفاعلية العمل القضائي وتحسين جودته، وبالتالي ترفع من الشفافية والنزاهة والموثوقية بين أجهزة القضاء والمواطنين.

وفي بلادنا، فإن النظام القضائي اليمني شرع في اتخاذ خطوات جدية نحو التحول الرقمي في قطاع العدالة ومواكبة المستجدات التكنولوجية، حيث أدركت القيادة اليمنية أهمية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتسيير اعمالها القضائية والإدارية المصاحبة لها، فبدأت بعض الهيئات القضائية وفي مقدمتها وزارة العدل وحقوق الإنسان بإدخال الأجهزة الحاسوبية والشبكية والبرمجيات لمعالجة البيانات إلكترونيًا، ودمج النمط التقليدي الورقي ورقمنة الإجراءات لتحسين العمل القضائي وتبسيط إجراءاته.

مشكلة البحث:

إن الظروف التي تمر بها اليمن من حروب وحصار ونزاعات مستمرة منذ أكثر من عقد، بالإضافة إلى وباء كورونا الذي انتشر مؤخرًا في العالم، جميع هذه العوامل أدت إلى إدخال الرقمنة أو التحول الرقمي في كثير من القطاعات ومنها قطاع العدالة والقضاء في بلادنا، حيث باشرت السلطة القضائية اليمنية في استخدام التكنولوجيا وتطوير البرمجيات وتوفير الأجهزة والشبكات لتسهيل الاعمال الإدارية والقضائية، إلا أنها لا ترتقي إلى المستوى التي وصلت إليه العديد من الدول في تطبيق آليات العدالة الرقمية كالتقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة بحثنا في السؤال الرئيس وهو:

كيف يمكن تعزيز مبدأ العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني؟

ويشتق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما هو مفهوم العدالة الرقمية، وما هي أبرز آلياتها؟
٢. ما هي المتطلبات الواجب توافرها لتعزيز مبدأ العدالة الرقمية في اليمن؟
٣. ما هو واقع التحول الرقمي في النظام القضائي اليمني؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الهدف الرئيس له وهو التعرف على كيفية تعزيز مبدأ العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

١. رفع الكفاءة والفاعلية في أداء الأجهزة القضائية اليمنية.
٢. تحسين جودة الخدمات القضائية التي تقدمها الأجهزة القضائية اليمنية.
٣. تحليل واقع التحول الرقمي في النظام القضائي اليمني.
٤. تسليط الضوء على الاحتياجات الضرورية لتعزيز مبدأ العدالة الرقمية في اليمن والتي تشكل أهم التحديات التي تواجهها الأجهزة القضائية اليمنية.

أهمية البحث:

١. تبرز أهمية البحث من خلال المميزات التي يتمتع بها مصطلح العدالة الرقمية، حيث يقدم جميع الخدمات القضائية والقانونية إلكترونيًا، مما يسهل الوصول إلى العدالة المنشودة بأسرع وقت.
٢. تعزيز الشفافية بين أجهزة السلطة القضائية والمتقاضين، مما يحد من السخط والطعن في إجراءات التقاضي، ومكافحة الفساد الموجود في أروقة المحاكم والنيابات اليمنية.
٣. أن تحليل الواقع الحالي لتطبيق مبدأ العدالة الرقمية في اليمن سيسهم في تحديد نقاط القوة والضعف الموجودة في النظام القضائي المعمول به حاليًا في بلادنا، مما يساهم في حل الإشكالات والاختلالات التي قد تواجه تطبيق العدالة الرقمية.

٤. كما تكمن أهمية البحث في إبراز أهم التحديات المصاحبة للتحول الرقمي في تعزيز مبدأ العدالة الرقمية، مع وضع الحلول والسياسات القضائية والقانونية لتعزيز تطبيقها.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: في الموضوع الذي تتناوله وهو كيفية تعزيز مبدأ العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني.
- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمانية: ١٤٤٨هـ- ٢٠٢٦م.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف مصطلح وآليات العدالة الرقمية ودخول التقنية مجال القضاء في تنفيذ إجراءاتها، وتحليل الواقع الحالي حول تطبيق العدالة الرقمية في النظام القضائي في بلادنا، ووصف المعوقات التي قد تواجه النظام القضائي اليمني في تطبيق وتعزيز مبدأ العدالة الرقمية.

مصادر المعلومات:

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية ممثلة بالكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات، والأبحاث والأطر النظرية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

إن سبب اختيار البحث يعود إلى حداثة الموضوع الذي يتناوله، حيث إن تحقيق العدالة عن طريق آليات إلكترونية لتنفيذ مهامها، أصبح أمرًا ملحًا واجب التطبيق في بلادنا، وذلك تزامنًا مع الواقع الحالي التي تعيشه اليمن في ظل الحصار والعدوان منذ أكثر من عقد من الزمن.

تقسيم البحث:

- الإطار العام للبحث.
- المطلب الأول: مفهوم مبدأ العدالة الرقمية، وأبرز محاورها.
- المطلب الثاني: متطلبات تعزيز مبدأ العدالة الرقمية في اليمن.
- المطلب الثالث: واقع التحول الرقمي في النظام القضائي اليمني.
- الخاتمة:
- النتائج
- التوصيات
- المراجع

المطلب الأول
ماهية العدالة الرقمية

تمهيد:

إن المجال القضائي ليس بمعزل عن بقية المجالات التي شهدت تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ أعمالها عن طريق التقنيات الحديثة والوسائل الإلكترونية، والتي اختصرت الوقت والجهد المبذول لإنجاز المهام المنوطة بالقضاة والمتقاضين، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم مصطلح العدالة الرقمية وأبرز آلياتها ومحاورها.

الفرع الأول
مفهوم العدالة الرقمية

إن التقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى حدوث ثورة إلكترونية في جميع القطاعات المختلفة، ومن بينها قطاع العدالة، حيث ظهر مفهوم العدالة الرقمية في عام ١٩٩٩م في الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا التجارة الإلكترونية، وبعدها انتقلت إلى باقي دول العالم[١].

وتعني استخدام هذه التكنولوجيا في تحويل الإجراءات والعمليات القضائية التقليدية إلى عمليات رقمية، وبالتالي تسريع الإجراءات وتقليل البيروقراطية في إنجاز المعاملات القضائية، وذلك من خلال تصميم وتطوير نظام قضائي متكامل[٢].

كما عرفت لجنة وزراء مجلس أوروبا العدالة الرقمية بأنها: «كفاءة الأنظمة القضائية وتحسين وصول المواطنين إلى العدالة، دون الإخلال بحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حق المحاكمة العادلة»[٣].

---

(١) إلياس، رشا. (٢٠٢١). العدالة الرقمية ضرورة لنظام تقاض أكثر فاعلية وانتاجية. صادر عن "محامون ومستشارون قانونيون"، ص٢.

(٢) بوعاتي، فاطمة الزهراء ولعيادة، هناء. (٢٠٢٥). رقمنة قطاع العدالة. رسالة غير منشورة لاستكمال متطلبات الماجستير في القانون، جامعة ٨ ماي قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام، ص٧.

(٣) دحية، عبداللطيف. (٢٠٢٥). العدالة الرقمية والمحاكمة العادلة: دراسة تحليلية في ظل التحول الرقمي القضائي. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، ٦ (٣)، ص١١١.

وعرفت أيضًا بأنها: إدخال تقنيات المعلومات والاتصالات في العمليات القضائية لمسايرة التحول الرقمي[١].

كما يقصد بالعدالة الرقمية بأنها منظومة قضائية تقنية متكاملة تقدم الخدمات القضائية عبر الوسائل الإلكترونية بدايةً من تقديم الدعوى القضائية مرورًا بالإعلان والجلسات والتقاضي وانتهاءً بإصدار الحكم مما يسهم في تيسير إجراءات التقاضي لتخفيف العبء عن المتقاضين[٢].

ومما سبق يمكن تعريف العدالة الرقمية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ المهام المنوطة بالأجهزة القضائية اليمنية، لرفع أدائها وتحسين كفاءتها وفاعليتها، وبالتالي تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والموثوقية.

وتكمن أهمية تطبيق مبدأ العدالة الرقمية في[٣]:

- تعزيز الكفاءة:

من خلال تسريع الإجراءات والمعاملات القضائية، وبالتالي تقليل الروتين الطويل الموجود في المرافق الحكومية.

- تحسين جودة العمل القضائي:

وذلك من خلال إعادة هندسة العمليات القضائية، والتي تسهم في دقة القرارات والأحكام الصادرة من الأجهزة القضائية.

- حقوق المتقاضين:

من خلال توفير خدمات إلكترونية آمنة وسهلة، وبالتالي تعزز الثقة بين الأجهزة القضائية والمتقاضين.

(١) عقبة، بوعمرة وزرورو، ناصر. (٢٠٢٥). أخلقة الذكاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية: واقع وإشكالات قانونية. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، عدد خاص، ص٥٣٥.

(٢) قطاف، سليمان وعاجب، حمزة. (٢٠٢٢). مداخلة بعنوان: العدالة الرقمية بين حتمية التفعيل وتحديات البيئة الإلكترونية. المركز الجامعي الشريف بوشوشة، معهد الحقوق والعلوم الإنسانية، قسم الحقوق، الجزائر، ص٤.

(٣) بوعاتي، فاطمة الزهراء ولعيادة، هناء. مرجع سابق، ص١٢.

وتتميز أيضًا ببعض المميزات الهامة منها[1]:

- سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي:

تساعد الإجراءات الإلكترونية في تقليل الوقت اللازم لإتمام المعاملات القضائية، مما يؤدي إلى سرعة إنجاز الطلبات والبت في القضايا، وبالتالي توفير الجهد والوقت المطلوب مما يساهم في رفع جودة الخدمات القضائية.

- التحول من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني:

إن من أهم مميزات العدالة الرقمية هو إحلال الملفات الرقمية بدلًا عن الورقية، حيث تصبح الأوراق والمراسلات والسندات الإلكترونية هي المرجع الأساسي في التداول، مما يمنع ضياعها وإمكانية الوصول إليها وقت الحاجة.

- سداد المصاريف القضائية إلكترونيًا:

أصبح بإمكان أنظمة الدفع الإلكتروني أن تحل محل أنظمة الدفع النقدي لاستكمال المعاملات المالية في المحاكم كالبطاقات النقدية والنقود الإلكترونية والشيك النقدي.

- الانتقال من الإثبات التقليدي إلى الإثبات الإلكتروني:

يعتبر الإثبات الإلكتروني أهم وسائل الإثبات في التقاضي الإلكتروني والذي يمثل أهم محاور العدالة الرقمية، حيث يعتمد على الأدلة التي تستخدم الوسائط الإلكترونية كالمستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والسندات الإلكترونية، والتي تحدد هوية الشخص الموقع وتعتبره حجية في الإثبات[2].

(١) قطاف، سليمان وعاجب، حمزة. مرجع سابق. ص(٦ – ٧).

(٢) حايطي، فاطيمة. (٢٠٢١). نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل الإلكتروني وتحديات الفضاء الرقمي. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ٧ (١)، ص١٣٨.

الفرع الثاني
آليات العدالة الرقمية

تمهيد:

إن استخدام التكنولوجيا في قطاع العدالة نتج عنه عدة آليات ومحاور يمكن من خلالها الرفع بالإجراءات الإدارية والقضائية في أجهزة السلطة القضائية، وفي هذا الفرع سنتناول التقاضي الإلكتروني والتقاضي الذكي كأهم آليات العدالة الرقمية.

١. التقاضي الإلكتروني:

يمثل التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد أهم محاور وآليات العدالة الرقمية، لما يقدمه من مميزات وإمكانيات جعلت عملية التقاضي وتسيير الجلسة أكثر مرونة، وذلك باعتمادها على التقنية الحديثة والتي جعلت من إدارة الدعوى والأطراف أكثر يسرًا، حيث مكنت الأطراف من الحضور افتراضيًا من أي مكان دون الحاجة إلى المثول الشخصي إلى المحكمة، وذلك عن طريق الفيديو (صوت وصورة) مباشرةً، وقد عُرف التقاضي الإلكتروني بأنه: «سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين»[(١)].

وعرفه أيضًا جانب من الفقهاء بأنه: «صورة من صور الحماية القضائية التي تستخدم الوسائل التقنية بمساعدة العنصر البشري، وذلك من خلال إجراءات فنية تتضمن معاملات التقاضي في ظل نصوص تشريعية تضمن مبادئ الحماية القضائية وتتفق مع ما جاء في قانون المرافعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية»[(٢)].

كما عرف بأنه: «نقل المستندات والوثائق إلى المحكمة إلكترونيًا عن طريق البريد الإلكتروني، حيث يتم فحصها من قبل الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض، وإصدار الإشعار للمتقاضين إلكترونيًا[(٣)]. ويشمل التقاضي الإلكتروني ما يلي:

(١) الشرعة، حازم محمد. (٢٠١٠). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. دار الثقافة، ص١٥٧.
(٢) الذانبي، إبراهيم. (٢٠٢٥). التقاضي عن بعد. رسالة بحث غير منشورة للحصول على متطلبات التخرج من المعهد العالي للقضاء اليمني، ص١٧.
(٣) الكرعاوي، نصيف جاسم. (٢٠١٧). التقاضي عن بعد. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، ص٢٣.

- الإعلان والتبليغ الإلكتروني:

يعد الإعلان القضائي أحد أهم مبادىء التقاضي العادل وأمرًا جوهريًا في التشريعات الحديثة، حيث يمكن المتخاصمين من إعلامهم بالإجراءات القضائية وتمكنهم من الدفاع عن أنفسهم، ويعلق انعقاد الجلسات عليه، باعتباره الركيزة الأساسية التي يشترطها القانون في عملية التقاضي لكي ينتج العمل الإجرائي أثره، فيتم استبدال الإعلانات والخطابات الورقية بالإشعارات الإلكترونية عن طريق الرسائل القصيرة (sms)، البريد الإلكتروني (e-mail)[١].

- البوابة الإلكترونية:

ومن التسهيلات التي توفرها العدالة الرقمية هي عرض مختلف الخدمات القضائية عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، وبالتالي تسهيل اللجوء إلى القضاء لكل شرائح المجتمع، فتيسر وترتقي هذه الخدمات بأساليب تقنية مريحة تزيد من كفاءة وفاعلية الإجراءات الإدارية والقضائية، وكذا إنشاء شبكة داخلية لتسيير إجراءات الدعاوى من بداية تقديمها وحتى إصدار الحكم فيها[٢].

- الهوية الرقمية:

هي النسخة الإلكترونية الموثوقة من بياناتك الشخصية، وتعرف أيضًا بجواز السفر الإلكتروني والذي يثبت إثباتًا قويًا هويتك عند التوقيع الإلكتروني على المستندات، فعند توقيعك إلكترونيًا على المستند يثبت بشدة مدى موافقتك للشروط الموجودة على المستند[٣]، ويشمل استخدام التوقيعات الإلكترونية في المستندات ضمان صحتها القانونية دون الحاجة إلى التدخل البشري[٤].

٢.التقاضي الذكي:

إن التحول الذكي في قطاع العدالة يقوم بتجسيد رقمنة العدالة في عصرنا الحالي، بحيث يعتبر الذكاء الاصطناعي أداة جديدة في العدالة وأبرز مظاهرها التقاضي الذكي،

(١) الحامدي، عمر محمد والطعاني، محمد علي. (٢٠٢٤). التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٥(١٢)، ص ٥٨٤.

(٢) بوعاتي وآخرون. مرجع سابق. ص ١٤.

(٣) مقال عن الهوية الرقمية من الموقع الإلكتروني: https://www.adobe.com/ae-ar/acrobat/business/digital-signatures.html تاريخ الدخول: ٢٠٢٦/٦/٢٣م، الساعة التاسعة مساءً.

(٤) بوعاتي، فاطمة الزهراء ولعيادة، هناء. مرجع سابق، ص ١٠.

والذي يرتكز على تطوير شبكات برمجية عصبية ضخمة تحاكي دماغ البشر ليقوم بالتحليل واتخاذ القرارات المناسبة للدعاوى المرفوعة دون التدخل البشري، بعكس التقاضي الإلكتروني وبالتالي يكون عونًا للقاضي في إصدار الأحكام للقضايا المرفوعة، أو التنبؤ بحكم قضائي مع معالجة بيانات الدعوى وهذا ما يعرف بالنظم الخبيرة[١].

ومن أهم ما يميز التقاضي الذكي عن التقاضي الإلكتروني هو[٢]:

- التنبؤ واتخاذ الخرارات اعتمادًا على خوارزميات معينة.
- تحسين كفاءة أداء القاضي، بحيث يوفر الوقت والجهد في قراءة المستندات للدعاوى الكبيرة.
- الحياد والاستقلالية في إصدار الأحكام وذلك لعدم التدخل البشري فيها.
- تقليل الأخطاء البشرية لما يتميز به الذكاء الاصطناعي من قدرات فائقة.

القاضي الروبوت:

هو عبارة عن برنامج حاسوب يستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الخاصة بالدعاوى بأسلوب يحاكي القاضي العادي، وقد استخدمت العديد من الدول كالصين القاضي الروبوت في ٢٠١٧م للاستماع إلى القضايا المدنية والتجارية وتم التعامل مع ثلاثة ملايين قضية من قبل قاضي روبوت، وهذا يوفر قدرًا كبيرًا من الوقت والجهد الذي يطلبه القاضي البشري[٣].

المحامي الذكي:

يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات قانونية بدلًا من المحامي البشري، ويقوم بتوفير الوقت والجهد والمال، ويقوم الروبوت المحامي بتحليل بيانات القضايا والتنبؤ بأحكامها من خلال برمجيات عالية المستوى، مما يسمح بتقديم توصيات ونصائح دقيقة للعملاء[٤].

---

(١) بلال، فاطة عبدالعزيز. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر. جامعة قطر، كلية القانون، ص٣٠.

(٢) عقبة، بوعمرة وزرورو، ناصر. مرجع سابق. ص٥٣٧.

(٣) أحمد، أمل فوزي. (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، ص٥٠.

(٤) أحمد، أمل فوزي. مرجع سابق. ص٦٣.

المطلب الثاني
متطلبات تعزيز العدالة الرقمية في اليمن

تمهيد:

إن الإيجابيات والحسنات التي يقدمها التحول الرقمي في قطاع العدالة (العدالة الرقمية)، وذلك في سهولة وتيسير العمل القضائي كالفصل في المنازعات بأسرع وقت والتقليل من الاختناق القضائي الذي تعاني منه المحاكم، يتطلب العديد من الاحتياجات التي يجب توافرها والتي أحيانًا تشكل عقبات وتحديات كبيرة بالذات في المناطق النامية وبشكل خاص بلادنا، وفي هذا المطلب سنتطرق لأهم المتطلبات والاحتياجات اللازمة لتعزيز مبدأ العدالة الرقمية في اليمن.

أولًا: المتطلبات الفنية:

تعتبر العوامل التقنية من المتطلبات الأساسية التي يقوم عليها مبدأ العدالة الرقمية والتي تكدر صفو تطبيقها في حال غيابها وضعفها، فضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات والإنترنت الموجود في بلادنا أدى إلى تعثر التقدم الكبير في التحول الرقمي والاستفادة القصوى منه، بالإضافة إلى المشاكل التقنية التي قد تصاحب تطبيق العدالة الرقمية كأخطاء في إرسال الروابط للمتقاضين أو عدم وصولها، أو عدم القدرة على التحقق من هوية المتقاضين أي إثبات الهوية الرقمية، وغيرها من المسائل الفنية التي قد تكون من جهة القضاء أو المتقاضين[1].

ثانيًا: المهارات التقنية للموارد البشرية:

إن دخول التكنولوجيا في قطاع العدالة غير من الإجراءات التي تصحبها، فالمعنيون الموظفون في الأجهزة القضائية وجب عليهم التحلي بمهارات فنية للتعامل مع المعاملات الرقمية كاستخدام تطبيقات الحاسوب (الورد، الاكسل، البوربوينت،...) بالإضافة إلى البرامج الرئيسة في الاتصال كالبريد الإلكتروني، أنظمة الاتصالات المرئية والمسموعة، وعقد المؤتمرات عبر الفيديو، يعني أن امتلاك هذه المهارات أصبح ضروريًا

(١) ترجمان، نسيمة. (٢٠٢١). آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية. مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس، ص٢٦.

جدًا لموظفي العدالة الرقمية[1].

ثالثًا: الموارد المالية

إن تبني مبدأ العدالة الرقمية يتطلب ميزانية ضخمة لمواجهة الاحتياجات التقنية من برمجيات، شبكات، تدريب، أنظمة سلامة، تحديث أجهزة، شراء تراخيص، دعم فني وصيانة دورية، وتأمين حماية البيانات لمواجهة الهجمات السيبرانية، وغيرها من المتطلبات المصاحبة للتحول الرقمي في قطاع العدالة، فالتحول الرقمي في قطاع العدالة يستلزم رصد ميزانية موجهة للتجهيز، وتأمين نفقات تشغيلية مستدامة لضمان العمل بمستوى عال تفاديًا لتوقف الخدمات القضائية.

رابعًا: الأطر الإدارية والتنظيمية:

إن البناء التنظيمي الذي يشكل النظام القضائي ويحدد كيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات داخله، ويهتم بالترتيب الإداري والتنظيمي للسلطة القضائية، يجب أن يواكب التطور السريع في التكنولوجيا وإجراءات العدالة الرقمية، وأن يصحبه تغير في التخطيط والتطوير والهيكل التنظيمي للأجهزة القضائية، بما يضمن استيعاب النماذج والأعمال الرقمية الجديدة، فالعدالة الرقمية تتطلب سياسات وعمليات إدارية وتنظيمية مترابطة مع العمليات التقنية والتطبيقات المطورة لمعالجة البيانات[2].

خامسًا: تشريعات موائمة لمبدأ العدالة الرقمية:

يتطلب التحول الرقمي والمضي بمبدأ العدالة الرقمية بنية تشريعية قوية تكفل الإجراءات القضائية الرقمية، كالضمانات القضائية في الإجراءات كتحقيق مبدأ مواجهة الخصوم، توثيق الجلسات، تصوير الجلسات وتسجيلها، ضمان السرية في حفظ مستندات الدعوى، وعلنية الجلسات، وكذا الضمانات القضائية في الموضوع كتقييم البيانات شفاهية وكتابية، سماع الإقرارات وتوثيقها، سماع شهادة الشهود وفحصها، وندب الخبراء، بالإضافة إلى الضمانات القضائية في الاعتراض على الأحكام كالاعتراض

(١) أحمد، أمل فوزي. (٢٠٢٥). آليات رقمية العدالة والعدالة الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة في عصر التحول إلى الرقمية. مجلة الضاد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دار البيان العربي للنشر، العدد ٧، ص٤٤.

(٢) البار، عدنان مصطفى. (٢٠١٩). تقنيات التحول الرقمي. جامعة الملك عبدالعزيز، ص٣.

بالاستئناف أو بالطعن أو الالتماس[1]، بالإضافة إلى حجية الأدلة الرقمية، التوثيق والتوقيع الإلكتروني، والدفع الإلكتروني للرسوم القضائية، حيث تمثل التشريعات أهم المتطلبات والتحديات التي تواجه تطبيق مبدأ العدالة الرقمية.

سادسًا: متطلبات السرية والشفافية:

تمثل البيانات والمعلومات حجر الزاوية في العدالة الرقمية، وحماية خصوصية هذه البيانات الحساسة يمثل العائق الأكبر لتعزيز مبدأ العدالة الرقمية، حيث تلعب السرية دورًا حاسمًا في ضمان حقوق الأفراد والشركات، وبالتالي تعزز الثقة بأداء أجهزة السلطة القضائية، وتحمي البيانات من التهديدات والاختراقات السيبرانية المصاحبة للعدالة الرقمية، فالنظام القضائي الإلكتروني يتعامل مع كمية مهولة من البيانات والمعلومات الشخصية والوثائق القانونية، وأي اختراق أو تسريب لها سيؤدي إلى عواقب وخيمة[2].

وفيما يخص حماية البيانات الشخصية للمواطن اليمني، فقد كفلته كافة القوانين وأهمها قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢م بشأن حق الحصول على المعلومات، والذي نصت فيه المادة (٢٥) في الفقرة (أ-ب): على الموظف المختص رفض أي طلب حصول على المعلومات إذا كانت هذه المعلومات تحتوي على[3]:

أ- المعلومات التي من المتوقع في حال الإفصاح عنها، تعريض حياة فرد ما أو سلامته الجسدية للخطر.

ب- البيانات الشخصية، التي من شأن الإفصاح عنها أن يشكل انتهاكًا لخصوصيات الفرد، ما لم تكن البيانات الشخصية متصلة بواجب أو وظيفة أو منصب عام يشغله هذا الفرد.

(١) العليان. مرجع سابق. ص (٤٢- ٤٧).
(٢) بوعاتي وآخرون. مرجع سابق. ص٢٣- ٢٤.
(٣) صالح، صبرين. (٢٠٢٥). معوقات تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية. مجلة البحوث والدراسات القضائية والقانونية، ع (١٦)، ص١٩١.

المطلب الثالث

واقع العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني

تمهيد:

نفذت السلطة القضائية اليمنية عددًا من إجراءات التحول الرقمي في وزارة العدل وحقوق الإنسان وبعض الجهات القضائية، كخطوة نحو التحول الرقمي للمعاملات الإدارية والقضائية التقليدية واستبدالها بالأنظمة والبرامج التي تسهل عملها وتختصر الوقت والجهد، وفي هذا المطلب سنستعرض الواقع الراهن للعدالة الرقمية في ظل التحولات المتزايدة والمتقدمة للتكنولوجيا، وكيف استفادت السلطة القضائية اليمنية منها، وسيتم التطرق للوضع الراهن لجهوزيتها في التحول الرقمي وشرح الخطوات التي بدأتها لتعزيز مبدأ العدالة الرقمية في وزارة العدل وحقوق الإنسان، النيابة العامة، المحكمة العليا، هيئة التفتيش القضائي والأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى، كما جاء في تقرير لجنة التحول الرقمي ١٤٤٧هـ[1]، وقد هدف التقرير إلى:

- تقييم البنية التحتية الفيزيائية ومدى مطابقتها للمعايير.
- تحليل الأجهزة والتقنيات الموجودة في كل مركز.
- تقييم مستوى الحماية والأمن السيبراني.
- تحليل كفاءة الموارد البشرية التقنية الموجودة في كل جهة قضائية.
- تحديد الأنظمة والتطبيقات المستخدمة في كل جهة قضائية.

أولًا: البنية التحتية الفيزيائية:

وتتمثل في الداتا سنتر (DataCenter) والذي يحتوي على السيرفرات وأجهزة الخزن ومولدات الطاقة الرئيسية والاحتياطية، وأنظمة التبريد والمراقبة والسلامة والداتا سنتر الاحتياطية، والبنية التحتية الفيزيائية تختلف من هيئة قضائية إلى أخرى، ووفقًا للتقرير فإن وزارة العدل وحقوق الإنسان تمتلك بنية تحتية تتوفر فيها أنظمة الطاقة والسلامة بمستوى جيد مقارنة مع بقية الجهات القضائية.

(١) لجنة التحول الرقمي. (١٤٤٧هـ). تقييم مراكز المعلومات في الجهات الرئيسية للسلطة القضائية: تقرير تحليلي مقارن لواقع البنية التحتية والتقنية. ص (٢٤- ٨٤).

ثانيًا: الأجهزة والتقنيات:

وتتمثل بالسيرفرات وأجهزة الخزن والجدار الناري الذي يحد أي اختراق خارجي للشبكة، ووفقًا للتقرير فإن وزارة العدل وحقوق الإنسان تمتلك الأجهزة والتقنيات المتقدمة في أنظمة السيرفرات والخزن والأمن.

ثالثًا: الحماية والأمن السيبراني:

وتتمثل في أنظمة المراقبة وحساسات بيئية وأنظمة الإطفاء الآلي للحرائق والنسخ الاحتياطي وغرفة التعافي من الكوارث في حال حدوث توقف للداتا سنتر الرئيسة، ووفقًا للتقرير فإن وزارة العدل وحقوق الإنسان هي الجهة الوحيدة التي لديها أنظمة الحماية والأمن السيبراني، بينما الجهات الأخرى جميعها تفتقر لهذه التجهيزات.

رابعًا: الموارد البشرية التقنية:

وهي الاحتياجات الضرورية للتخصصات التقنية وتشمل مطوري برمجيات، مهندسي شبكات، مهندسي سيرفرات، وأمن معلومات ودعم فني، وتتفاوت نسب الموظفين التقنيين في الهيئات القضائية، وتتصدر وزارة العدل وحقوق الإنسان في عدد وتنوع التخصصات، حيث بلغت نسبة عدد الموظفين التقنيين الحاليين إلى عدد التقنيين المطلوب حوالي ٨٠٪ تليها النيابة العامة بنسبة ٦٠٪.

خامسًا: الأنظمة والتطبيقات:

وتشمل الأنظمة المطورة في كل هيئة قضائية، وهي:

- وزارة العدل وحقوق الإنسان: يوجد بها نظام قضائي، موارد بشرية، معاملات إلكترونية، توثيق وأرشفة، شكاوى، إدارة المخازن، بصمة إلكترونية، ومؤشرات الأداء.
- النيابة العامة: يوجد بها نظام سير الدعوى الجزائية، ERP، نظام السجناء، الطب الشرعي، معاملات إلكترونية، استطلاعات.
- المحكمة العليا: لا توجد أنظمة جوهرية، تعتمد على الأساليب التقليدية والورقية.

- التفتيش والأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى: نظام دعم فني في التفتيش، ونظام معاملات بسيط في الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى.

ونجد مما سبق بأن وزارة العدل والنيابة العامة تتفوقان من حيث حجم الموارد البشرية التقنية والبنية التحتية والأنظمة والتطبيقات المستخدمة، بينما تعاني المحكمة العليا وهيئة التفتيش القضائي والأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى من نقص حاد في كل من البنية التحتية والموارد البشرية والتطبيقات والأنظمة، بالإضافة إلى أن وزارة العدل وحقوق الإنسان لديها أنظمة أمان وسلامة وجدران نارية تحميها من أي اختراقات خارجية على عكس بقية الهيئات القضائية الأخرى.

وبالنظر إلى المواقع الإلكترونية الرسمية لجميع الهيئات القضائية اليمنية نجد أن:

الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العدل وحقوق الإنسان (https://moj.gov.ye/): يحتوي على العديد من الخدمات الإلكترونية التفاعلية وهي:

- خدمة الدعاوى الإلكترونية التي تم إطلاقها مؤخرًا.
- خدمة البحث عن الأمناء.
- خدمة البحث عن القضايا في المحاكم.
- خدمة البحث عن الجلسات اليومية.
- خدمة التوثيق.
- خدمة البحث عن معاملة في ديوان عام الوزارة.
- خدمة الشكاوى.
- تنزيل تطبيق الخدمات القضائية للجوال.

الموقع الإلكتروني الرسمي للنيابة العامة (https://agoye.gov.ye/page.php?id=٤٠): يحتوي الموقع الإلكتروني على:

- خدمة الشكاوى.
- خدمة حجز موعد للمقابلة.
- تقارير وإحصائيات (غير محدثة).

الموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة العليا (https://ysc.org.ye/): ويحتوي الموقع الإلكتروني على:

- خدمة الاستعلام عن القضايا.
- خدمة الإعلانات القضائية.

الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة التفتيش القضائي (https://jia-au.gov.ye/): ويحتوي على:

- خدمة الشكاوى.

الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس القضاء الأعلى (https://www.sjc-yemen.com/): لا يحتوي على خدمات تفاعلية وإنما يقتصر دوره على عرض أخبار المجلس.

الخاتمة

بعد أن استعرضنا مفهوم العدالة الرقمية وأبرز محاورها، وتحديد الاحتياجات اللازمة للتحول من العدالة التقليدية إلى العدالة الرقمية، ومعرفة الوضع الراهن للعدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني، خلصنا إلى الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

أولًا: النتائج:

١. تسهم العدالة الرقمية في رفع كفاءة العمل القضائي، والحد من البيروقراطية من خلال تقليص الوقت والجهد اللازم لإجراء العمليات القضائية والإدارية، مما يعزز الشفافية والنزاهة في عملية التقاضي.

٢. يتطلب مبدأ العدالة الرقمية عددًا من المتطلبات منها تقنية ممثلة ببنية تحتية قوية، مستوى جيد من المهارات الرقمية للموظفين، أساليب تنظيمية وإدارية تستوعب التحول في المعاملات القضائية الرقمية، وميزانية قوية لتوفير الاحتياجات والتدريب غيرها، وسن تشريعات موائمة لتطبيق العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني.

٣. تبنت السلطة القضائية اليمنية التحول الرقمي في قطاع العدالة وكانت وزارة العدل وحقوق الإنسان رائدة في إدخال التقنية وتعزيز مبدأ العدالة الرقمية مقارنة بغيرها من أجهزة وهيئات السلطة القضائية اليمنية.

٤. التطبيق الفعلي لمبدأ العدالة الرقمية من خلال تعميم من وزارة العدل وحقوق الإنسان بالبدء في عملية التقاضي الإلكتروني ابتداءً برفع الدعوى مرورًا بالإعلان والتبليغ وعقد الجلسات وانتهاءً بإصدار الأحكام.

ثانيًا: التوصيات

١. نوصي المشرع اليمني بضرورة إعادة النظر في المنظومة التشريعية، من خلال سن تشريعات تشمل التحول الرقمي وتضم كل إجراءاته وضماناته القضائية لضمان تطبيق العدالة الرقمية في النظام القضائي اليمني.

٢. نوصي بضرورة إنشاء بنية تحتية موحدة ومتكاملة لجميع هيئات السلطة القضائية اليمنية، وتخصيص ميزانية لمواكبة التقدم التكنولوجي، مع مراعاة

المبادئ الأخلاقية والخصوصية، واستيعاب الأطر الإدارية والتنظيمية.

٣. نوصي بضرورة إنشاء بوابة إلكترونية موحدة لجميع هيئات السلطة القضائية اليمنية، تهدف إلى تقديم خدمات قضائية تفاعلية ومتناسقة.

٤. نوصي بعقد ندوات توضح أهمية التحول الرقمي في قطاع العدالة، بالإضافة إلى تنفيذ ورش تدريبية وتأهيلية لموظفي قطاع العدالة وكل من له علاقة بها.

المراجع

المراجع العربية

أولًا: المصادر العامة:

١. القرآن الكريم.

٢. القانون اليمني رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢م بشأن حق الحصول على المعلومات.

ثانيًا: الكتب والرسائل العلمية

١. أحمد، أمل فوزي. (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة للعدالة. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.

٢. أحمد، أمل فوزي. (٢٠٢٥). آليات رقمية العدالة والعدالة الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة في عصر التحول إلى الرقمية. مجلة الضاد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دار البيان العربي للنشر، العدد ٧.

٣. البار، عدنان مصطفى. (٢٠١٩). تقنيات التحول الرقمي. جامعة الملك عبدالعزيز.

٤. بلال، فاطمة عبدالعزيز. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر. جامعة قطر، كلية القانون.

٥. بوعاتي، فاطمة الزهراء ولعيادة، هناء. (٢٠٢٥). رقمنة قطاع العدالة. رسالة غير منشورة لاستكمال متطلبات الماجستير في القانون، جامعة ٨ ماي قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام.

٦. ترجمان، نسيمة. (٢٠٢١). آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية. مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس.

٧. الحامدي، عمر محمد والطعاني، محمد علي. (٢٠٢٤). التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٥(١٢).

٨. حايطي، فاطيمة. (٢٠٢١). نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل الإلكتروني وتحديات الفضاء الرقمي. مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ٧ (١).

٩. دحية، عبداللطيف. (٢٠٢٥). العدالة الرقمية والمحاكمة العادلة: دراسة تحليلية في ظل التحول الرقمي القضائي. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، ٦(٣).

١٠. الذانبي، إبراهيم. (٢٠٢٥). التقاضي عن بعد. رسالة بحث غير منشورة للحصول على متطلبات التخرج من المعهد العالي للقضاء اليمني.

١١. الشرعة، حازم محمد. (٢٠١٠). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. دار الثقافة.

١٢. صالح، صبرين. (٢٠٢٥). معوقات تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية. مجلة البحوث والدراسات القضائية والقانونية، ع (١٦).

١٣. عقبة، بوعمرة وزرورو، ناصر. (٢٠٢٥). أخلقة الذكاء الاصطناعي وظهور فكرة العدالة الرقمية: واقع وإشكالات قانونية. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، عدد خاص.

١٤. قطاف، سليمان وعاجب، حمزة. (٢٠٢٢). مداخلة بعنوان: العدالة الرقمية بين حتمية التفعيل وتحديات البيئة الإلكترونية. المركز الجامعي الشريف بوشوشة، معهد الحقوق والعلوم الإنسانية، قسم الحقوق، الجزائر.

١٥. الكرعاوي، نصيف جاسم. (٢٠١٧). التقاضي عن بعد. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان.

١٦. لجنة التحول الرقمي. (١٤٤٧هـ). تقييم مراكز المعلومات في الجهات الرئيسية للسلطة القضائية: تقرير تحليلي مقارن لواقع البنية التحتية والتقنية.

١٧. مقال عن الهوية الرقمية من الموقع الإلكتروني: https://www.adobe.com/ae-ar/acrobat/business/digital-signatures.html

تاريخ الدخول: ٢٣/٦/٢٠٢٦م، الساعة التاسعة مساءً.

١٨. إلياس، رشا. (٢٠٢١). العدالة الرقمية ضرورة لنظام تقاض أكثر فاعلية وانتاجية. صادر عن «محامون ومستشارون قانونيون».